

التعايش السلمي في الموصل ما بعد داعش

(معوقات وحلول)

م.د. زياد سمير زكي الدباغ

جامعة الموصل/كلية العلوم السياسية

PEACEFUL COEXISTENCE IN MOSUL AFTER ISIS

(CONSTRAINTS AND SOLUTIONS)

Lecturer. Dr. Ziad Samir Zaki al-Dabbagh

Mosul University / College of Political Science

Z_psc@yahoo.com

المقدمة

إن الاختلاف هو شأن طبيعي وموجود في المجتمع الانساني، وهو موجود منذ أول البشرية ولا سبيل لإلغائه، وهو مصدر للثراء وسبب للرقى الإنساني إذا ما تم إرساء مبدأ التعايش في المجتمع. فالوجود الانساني غير جدير بتسمية "التعايش" إن لم يكن وجوده من اجل الآخر ومع الآخر، وذلك لأن التعايش لا يمكن تصوره خارج فن العيش، إذ يبقى سؤال التعايش مفتاحاً أساسياً لفهم الواقعة الإنسانية وفهم التفاعل الانساني بعده انفتاحاً للإنسان على أخيه الإنسان الذي يشاركه الحياة ويتقاسم معه فضاء الحرية الفسيح، إذ يتحدد معنى الوجود بوصفه عطاء على أساس أن أخلاق التعايش السلمي التفاعلية هي بمثابة إعلاء لمبدأ الحياة وإبداع لقيمتها الإيجابية التي تقوم على تمجيد الالتحام بالوجود عن طريق الاقتراب من الآخر واحترام اختياراته



وأسلوبه في إغناء تجربة الحياة، لأن كل حياة خلاقة معناها التعايش الأصيل الضامن للوجود الانساني في الكون^(١).

قبل احتلال العراق عام ٢٠٠٣ كان التعايش السلمي موجوداً بين المكونات الاجتماعية العراقية بشكل عام، والموصلية بشكل خاص، لكن بعد احتلاله بدأ ذلك التعايش يضعف بفعل دولة الاحتلال الأمريكية ودول أخرى إقليمية وغير إقليمية حاولت شق الصف العراقي من أجل تمرير مخططاتها وتحقيق مصالحها، وبعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي لمدينة الموصل في حزيران ٢٠١٤ حاول ذلك التنظيم ضرب التعايش السلمي داخل المدينة، فعمل على تهجير المسيحيين والشبك، وسبي الأيزيديات، وأعدم العديد من أبناء المدينة وسجن آخرين، وقام بنشر ثقافة الحقد والكراهية بين مكوناتها بدلاً من ثقافة التعايش والمحبة التي كانت بينهم.

وبعد القضاء على تنظيم داعش الإرهابي وتحرير مدينة الموصل من قبضته بدأ التعايش السلمي يعود تدريجياً بين أبناء الموصل، لكنه ما زال يواجه بعض التحديات ويتطلب بعض الأمور والحلول الضرورية من أجل تحقيقه بالشكل الصحيح، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا البحث.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من أهمية موضوع البحث ذاته، حيث يعد التعايش السلمي من أهم الأمور التي تسعى جميع المجتمعات لتحقيقه، ومنها مجتمعنا الموصلية، فبدون وجود التعايش الحقيقي بين مكونات المجتمع لا يمكن الحديث عن الأمان والسلام والإعمار والتطور والتقدم نحو الأفضل.

فرضية البحث:

(١) خالد عبد الاله عبد الستار، الاسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات، مجلة التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، العدد (٢-٣)، ٢٠١٦، ص ٣١١.

لم تشهد مدينة الموصل منذ القدم حدوث فتنة أو اقتتال بين مكوناتها على أساس الدين أو الطائفة أو القومية، بل كان سكانها متعايشون ومتآلفون فيما بينهم، لكن بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي للمدينة عام ٢٠١٤ عمل ذلك التنظيم على إثارة الفتن بين أبناء المدينة ومكوناتها، وسعى من أجل إشاعة ثقافة الحقد والكراهية والتنافر فيما بينهم، مما أدى إلى إيجاد تحديات ومعوقات للتعايش السلمي بين مكوناتها- بالإضافة للمعوقات التي بدأت بالظهور بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ كالتأنيبية السياسية والعوامل الخارجية- الأمر الذي يتطلب البحث عن حلول لمواجهة تلك التحديات والمعوقات ومحاولة التغلب عليها من أجل إعادة بناء التعايش السلمي بين مكوناتها على أسس صحيحة وسليمة كما كانت عليه سابقاً.

إشكالية البحث:

تقوم إشكالية البحث الرئيسية حول مدى إمكانية تحقيق التعايش السلمي الحقيقي بين المكونات الاجتماعية لمدينة الموصل بعد تحرير المدينة من تنظيم داعش الإرهابي، ومحاولة إعادة التعايش على ما كان عليه سابقاً، وتثير إشكالية البحث هذه عدة تساؤلات، من أهمها:

- ما هي أبرز معوقات التعايش السلمي في مدينة الموصل؟.
- ما هو حجم التأثير الذي خلفه تنظيم داعش الإرهابي على عملية التعايش السلمي في الموصل؟.
- ما هي أهم الحلول التي يمكن من خلالها بناء وتحقيق التعايش في الموصل؟.

منهجية البحث:

تم الاعتماد أثناء كتابة هذا البحث على المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي.

هيكلية البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية، فضلاً عن المقدمة والخاتمة. تناول المبحث الأول مفهوم التعايش السلمي، وتناول المبحث الثاني معوقات التعايش



السلمي في الموصل، في حين تناول المبحث الثالث التعايش السلمي في الموصل (متطلبات وحلول).

المبحث الأول

التعايش السلمي (المفهوم والأسس)

المطلب الأول

المفهوم

تعد مفردة التعايش من المفردات المهمة، وذلك لوجود الأفراد داخل المجتمعات، بل إن هذه المفردة هي الأسمى لتواجد بني الإنسان ضمن الدائرة الإنسانية الواحدة القادرة على البناء الإنساني المتضامن. كما أن هذه المفردة لا تخص مجتمعاً دون آخر، بل هي لكل المجتمعات، والإنسان يكون بطبيعته متعايشاً مع الآخر ضمن مناهج الحوار السباقية^(١).

والتعايش لغةً مشتق من كلمة تعايشوا، أي عاشوا على الألفة والمودة، ومنه التعايش السلمي، وعاشه أي عاش معه، والعيش معناه الحياة، وما تكون به الحياة من المطعم والمشرب والدخل^(٢).

أما التعايش اصطلاحاً فيشير إلى العلاقة بين نوعين من الأحياء يستفيد كلاهما من الآخر، كما يعني أية تفاعلات ثابتة وطويلة الأمد بين نوعين أو أكثر من الأنواع الحية، إذ تكون مفيدة أو حيادية أو ضارة لأحدهما أو جميعاً، وفي حالة استخدام المصطلح بمعناه الواسع فإنه يسمى تعايش، أما بمعناه الضيق فيسمى تنافعاً إذا كان مجبراً أو تعاونياً إذا كان مثيراً، فالتعايش السلمي يشير غالباً إلى حالة العيش

(١) منى حكمت، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٥٢)، ٢٠١٦، ص ٣٣٦.

(٢) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الفكر للطباعة، القاهرة، ج ٢، بلا سنة، ص ٦٣٩-٦٤٠، نقلاً عن: حمدان رمضان محمد، التعايش السلمي في العراق بين الواقع والطموح دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل، دراسات موصلية، جامعة الموصل، الموصل، العدد (٣٦)، نيسان ٢٠١٢، ص ٨.

المشترك التي تجمع بين مجموعتين أو أكثر تختلف عرقياً أو دينياً أو فكرياً عن بعضها البعض، مع احترام كل مجموعة لمعتقدات المجموعة أو الجماعات الأخرى، وقدرة هذه الجماعات على حل خلافاتها بصورة سلمية، وعلى هذا الأساس يستند مفهوم التعايش على وعي الأشخاص أو الجماعات بأن لها هويات دينية أو عرقية أو فكرية مختلفة، مع الإقرار بأن اختلاف الهويات هذا لا ينبغي أن يقود إلى صراعات عنيفة أو دموية بين حاملي هذه الهويات أفراداً كانوا أم جماعات، فالتعايش عبارة عن إقامة علاقة بين اثنين أو أكثر من الجماعات المختلفة الهوية التي تعيش في تقارب يشمل أكثر من مجرد عيش بعضهم بجانب البعض الآخر، ويشمل درجة معينة من الاتصال والتفاعل والتعاون يمكن أن يمهد لتحقيق المصالحة على أساس السلام والعدالة والتسامح^(١).

وإذا دققنا في مدلول مصطلح التعايش الذي شاع في هذا العصر، وابتدأ رواجه مع ظهور الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية اللتين كانتا تقسمان العالم إلى معسكرين متناحرين قبل سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق، نجد أن البحث في مدلول هذا المصطلح يقودنا إلى جملة من المعاني محملة بمفاهيم تتضارب فيما بينها، ولكن يمكن تصنيفها إلى المعاني الآتية^(٢):-

أولاً: معنى سياسي- أيديولوجي: يحمل معنى الحد من الصراع، أو ترويض الخلاف العقائدي بين الدول، أو العمل على احتوائه، أو التحكم في إدارة هذا الصراع بما يفتح قنوات للاتصال، وللتعامل الذي تقتضيه ضرورات الحياة المدنية العسكرية.

ثانياً: معنى اقتصادي: يرمز إلى علاقات بين الحكومات والشعوب فيما بينها، له صلة بالمسائل القانونية والاقتصادية والتجارية.

(١) احمد شكر حمود الصبيحي، السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق في العقد الأول بعد عام ٢٠٠٣، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد(٤٧)، ٢٠١٧، ص ١٦٢-١٦٣.

(٢) ينظر كلاً من: المصدر نفسه، ص ١٦٣، و: عبير سهام، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية، حولية المنتدى، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، العدد(٧)، ٢٠١١، ص ١٧٣-١٧٤.



ثالثاً: معنى ديني - ثقافي - حضاري: ويشمل تحديداً معنى التعايش الديني أو الحضاري، والمراد به أن تلتقي إرادة أهل الأديان السماوية والحضارات المختلفة في العمل من أجل أن يسود الأمن والسلام في العالم، وحتى تعيش الإنسانية في جو من الإخاء والتعاون على ما فيه من الخير الذي يعم بني البشر جميعاً دون استثناء.

رابعاً: معنى اجتماعي: ويعني أن تعيش الجماعات مع بعضها البعض بصورة مندمجة وطنياً، حيث تذوب الهويات الفرعية في الهوية الوطنية الجامعة، وهو النقيض للنفرة العنصرية الذي تجعل فيه الجماعات عاداتها وقوانينها ونظمها كحواجز تفصلها عن غيرها من الجماعات.

المطلب الثاني

الأسس

يمكن القول بأن التعايش السلمي يستند إلى خمسة أسس مهمة، هي^(١):

الأساس الأول/ الإرادة الحرة المشتركة: بحيث تكون الرغبة في التعايش نابعة من الذات، وليست مفروضة تحت ضغوط أياً كان مصدرها، أو مرهونة بشروط مهما تكن مسبباتها.

الأساس الثاني/ التفاهم حول الأهداف والغايات، حتى لا يكون التعايش فارغاً من أي مدلول عملي، أو لا يحقق فائدة للطرفين، بحيث يكون القصد الأساسي من التعايش هو خدمة الأهداف الإنسانية السامية وتحقيق المصالح البشرية العليا والحيلولة دون قيام الحروب والنزاعات، وردع العدوان والظلم والاضطهاد الذي يلحق بالأفراد والجماعات، واستتكار كل السياسات والممارسات التي تضيع فيها حقوق الشعوب على أي مستوى من المستويات، ومحاربة العنصرية والعرقية والطائفية.

(١) ينظر كلاً من: منى حكمت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٨-٣٣٩، و: حمدان رمضان محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢-١٣، وأيضاً: عبيد سهام، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥،

الأساس الثالث/ التعاون على العمل المشترك من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها، ووفقاً لخطط التنفيذ التي يضعها الطرفان الراغبان في التعايش.

الأساس الرابع/ صيانة هذا التعايش بأطر من الاحترام المتبادل، ومن الثقة المتبادلة حتى لا ينحرف التعايش عن الخط المرسوم لأي سبب من الأسباب، وحتى لا تغلب مصلحة طرف على مصلحة الطرف الثاني، مهما تكن الدواعي والضغوط، وذلك بأن يتم الاحتكام دائماً إلى القواسم المشتركة وإلى القدر المشترك من القيم والمبادئ التي لا خلاف عليها ولا نزاع حولها.

الأساس الخامس/ الاتفاق على إحلال الحوار بدلاً من الصراع، والذي يعد محفزاً لاستمرارية التعايش السلمي بين المكونات المختلفة، وكل ذلك لن يتحقق إلا بوجود بيئة ديمقراطية تمثل مسرحاً للتعايش السلمي، وذلك لضمان التفاعل الطبيعي بين المكونات المختلفة.

خلاصة القول، إن التعايش يعني وجود انسجام وألفة بين الجماعات المتعايشة بإرادتها، رغم تباين انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية، وتوجهاتهم وأفكارهم، ولكن في المقابل تجمعهم قواسم مشتركة متمثلة بالعيش المشترك على ارض واحدة، والمصالح والمصير المشتركين، وقيام التعايش على تفعيلها وتغليبها على الخلافات والاختلافات فضلاً عن منظومة قيمية اجتماعية تقوم على التزام الأطراف بمبدأ الاحترام المتبادل لحرية الرأي وطرق التفكير والسلوك، بعيداً عن سياسة التهميش والقهر والعنف^(١).

المبحث الثاني

معوقات التعايش السلمي في الموصل ما بعد داعش

لقد ثبت تاريخياً أن التعايش السلمي وكيفية إشاعته فعلياً في مرحلة ما بعد الصراع بين الفئات المتحاربة داخل الدولة، هو عمل مضمّن وطويل وشاق، حيث أن الصراعات الدينية والطائفية والقومية وما يتولد منها من آثار ونتائج سلبية تؤثر بشكل

(١) منى حكمت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٩.



كبير على معرفة المدة التي يمكن من خلالها تحقيق التعايش السلمي بين تلك الفئات، فكلما كانت الحروب طويلة الأمد كلما كانت من دون شك أكثر تعقيداً لمهمة من يقومون بإجراء عملية المصالحة والتسامح والتعايش السلمي، إن عملية رأب الصدع بين الأطراف المتحاربة الذين مارسوا العنف ضد بعضهم البعض تحتاج إلى بذل جهود كبيرة من أجل العثور على إطار عام وأساس متماسك لإعادة هيكلة وبناء المجتمع من جديد، فالحساسية المفرطة بين الجهات التي كانت في نزاعٍ دائمٍ ومدى شعورهم بالألم والحقد والكراهية تجاه بعضهم تتطلب الحيطة والحذر الشديدين لإعادة اللحمة فيما بينهم عبر ما يسمى بالتعايش السلمي ضمن الوطن الواحد من خلال إعطاء الأولوية لمعايير الوحدة الوطنية على حساب المصالح السياسية والطائفية والعرقية الضيقة^(١).

وعلى الرغم من مرور وقت طويل نسبياً على تغيير النظام السياسي في العراق إثر الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، لا يزال مفهوم التعايش السلمي بين مكوناته ضعيفاً، حيث لم يجد الشعب العراقي من يقوم بتشجيع التعايش السلمي وإعادة بناء المجتمع العراقي المدمر نفسياً ومادياً جراء النزاعات العنيفة، بل على النقيض تم التوقع خلف حجج واهية وإلقاء اللوم على الأطراف الأخرى سواء كانت مشاركة أم غير مشاركة في العملية السياسية، والسعي نحو تحقيق المصالح السياسية الضيقة على حساب دماء العراقيين، صحيح أن عملية تحقيق التعايش السلمي الحقيقي بين مكونات الشعب العراقي قد يحتاج إلى بعض الوقت، إلا أن جهود المساعدة وإعادة الإصلاح لم تكن كافية ومؤثرة، وهذا ما تسبب في إحداث المزيد من الأذى، مقابل ذلك إذا تضافرت الجهود الحقيقية على بناء المجتمع بدلاً من الوقوف على أخطاء الآخرين وإلقاء اللوم فان ذلك يشجع على تحقيق التعايش السلمي وبالتالي تجذيره في العراق^(٢).

ومن خلال استقراء الوضع في العراق، يمكن تحديد أهم معوقات التعايش السلمي في العراق بشكل عام، والموصل بشكل خاص، بما يلي:

(١) فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد ٢٠٠٣، خاني، دهوك، ٢٠١٤، ص ١٧-١٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨.

١- الطائفية السياسية:

هي منهج سياسي يشير إلى إعتقاد الطائفة والعمل على فرض هيمنتها السياسية والتعصب ضد الطوائف الأخرى، وهي في الوقت نفسه، إستخدام التنوع العرقي والديني لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وثقافية كالمحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة أو الإصرار على تحقيق تلك المصالح لزعماء وأبناء طائفة معينة في مواجهة الطوائف الأخرى، والطائفية بهذا المعنى هي إستخدام الدين بوصفه وسيلة لتحقيق أهداف دنيوية، لقد بات المجتمع العراقي بعد التغيير بعد عام ٢٠٠٣ يعيش أزمة سياسية معقدة وأحترقاً طائفيًا حاداً ساهمت بإذكائها عوامل متعددة منها ما يرتبط بموروثنا الفكري والسياسي، ومنها ما يتعلق بالأحداث التي شهدتها العراق بعد التغيير وإسقاط النظام العراقي واحتلال العراق من قبل الولايات الأمريكية وحلفائها، وهذا الواقع أصبح يشكل تحدياً كبيراً يعيق تحقيق التعايش السلمي بالعراق^(١).

إن انعدام التماثل مابين الدولة والمجتمع في العراق أدى إلى انعدام الاندماج بينهم، والسبب يعود إلى التنشئة السياسية الخاطئة التي مارستها السلطة السياسية بعد عام ٢٠٠٣، والتي بنيت على أسس طائفية وقومية وعرقية، متناسية وحدة العراق الوطنية، حيث وجدت الأطراف المكونة للعملية السياسية في ترسيخها لتلك الأسس أو الانقسامات مصلحة لها، وذلك من خلال علاقة الطائفية السياسية بالسلطة والثروة والنفوذ^(٢). إذ اعتقدت القوى السياسية العراقية التي جاءت بعد عام ٢٠٠٣، وما تزال تعتقد، أن سياسة المحاصصات تمثل استحقاقاً وطنياً للمكونات الاجتماعية التي كانت مضطهدة في عهد النظام السابق، وتعويضاً لها عما لحقها من أضرار في تلك الحقبة، لذلك لا مجال للتنازل عنها أو التفريط بجزء منها، لذا تم رسم الخريطة السياسية الجديدة على أساس المكونات الاجتماعية لا على أساس الاتجاهات الفكرية والسياسية،

(١) احمد شكر حمود الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧-١٧٨.
(٢) مهدي جابر مهدي، اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٠٥، السنة ٣٥، ٢٠١٢، ص ١٤٩، نقلاً عن: منى حمدي حكمت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٤.



أي اعتماد نظرية دولة المكونات (شيعية - سنة - أكراد.. إلخ)، مما أضعف الشعور بالمواطنة وغلب الولاءات الفرعية كالعشيرة والطائفة على الولاء للوطن، وهو الأمر الذي بات يهدد التعايش السلمي في البلد^(١).

٢- التعددية الاجتماعية المسيسة:

إن الحقيقة التي لا إختلاف عليها هو أن العراق بلد متكون مجتمعياً من ألوان طيف متعددة، والأكثر منه أن الإنتماءات القومية فيها تباينات دينية ومذهبية، مما يجعل الخريطة المجتمعية متباينة، والواقع أن كلاً من البعد المذهبي والقومي والعشائري في العراق قد تم تسييس بعض جوانبه، فلم يعد يأخذ بعداً خالصاً متعلقاً بكون الإختلاف مدعاة لقوة الدولة بقدر ما أصبح الإختلاف متغيراً متعلقاً بشرعية العمل السياسي وقبوله من قبل كل أو بعض العراقيين، بل وغاب الإجماع طالما تعلق بالبعد السياسي للإختلاف الاجتماعي بين العراقيين^(٢).

٣- سيادة الهويات والولاءات الفرعية:

إن صعود بعض الشخصيات المنتمية إلى تيارات مختلفة ذات خلفيات وايدولوجيات طائفية وقومية ضيقة، أدت إلى تنامي الحس الطائفي، ففي سبيل بقائها واستمرار هيمنتها السياسية اتجهت هذه التيارات والقوى إلى دمج عناصرها في مؤسسات الدولة السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية وفق مبدأ المحاصصة أو ما تسمى الديمقراطية التوافقية، فحل الولاء لهذه التيارات والقوى السياسية محل الولاء للوطن، وباتت الهوية الوطنية هي الضحية، وأصبحت هذه الولاءات الفرعية تشكل بديلاً عن الهوية الوطنية التي يجب أن تشكل الأساس أو المرجع للجميع بغض النظر عن أي هوية أو متغير فرعي ضيق، وبعد احتلال العراق أصبح المواطن العراقي يبحث عن توفير الحماية خارج إطار الدولة ومؤسساتها، فلم يجد من ملجأ يهرب إليه

(١) نديم الجابري، المصالحة الوطنية: العقد ومعالم الطريق، من كتاب: الخيارات الأمريكية المقبلة في العراق، (محرر): حسن عبد اللطيف البزاز، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٥٣-٥٤، نقلاً عن: منى حمدي حكمت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٤-٣٤٥.

(٢) احمد شكر حمود الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧.

من الظلم الذي يواجهه غير اللجوء إلى الارتباط بالهويات الفرعية، وهو ما أحدث خللاً واضحاً في البنية الاجتماعية أثار تأثيراً بالغاً في حدوث العديد من المشكلات والأزمات التي باتت تعيق نجاح السياسات العامة الهادفة لتحقيق التعايش السلمي وبناء الاستقرار المجتمعي في العراق عموماً والموصل خصوصاً^(١).

وتكمن خطورة سيادة الولاءات الفرعية الطائفية والقومية على الولاء للوطن، وتهديدها للتعايش السلمي في العراق عموماً، والموصل خصوصاً، من أنها تعبئ طاقات الإنسان الروحية باتجاه واحد، في حين تنظر إلى الاتجاه الآخر على أنه نقيض ومهدد لها، فتتسأ عند ذلك تناقضات عقلية وروحية بين الاتجاهين، وفي حال انبعاث هذه التناقضات فإنها ستولد عندئذٍ العنف والعنف المضاد، فضلاً عن أن الولاءات الطائفية والقومية تتلبس بلباس النزعة التعصبية وتجعل الفرد يقدم ولاءه الكلي للقيم والتصورات الطائفية والقومية على حساب ولاءه لوطنه^(٢).

٤- الآثار السلبية للماضي وتنامي روح الانتقام:

إن لكل جماعة داخل المجتمع العراقي تاريخها المميز في تعايشها مع الجماعات الأخرى من خلال إدراكها لطبيعة ثقافتها وتاريخها تجاه الجماعات الأخرى، وبشكل خاص أثناء النزاعات الحاصلة بينها، فهناك شكاوى حقيقية من قبل جماعات ضد أخرى نتيجة لجرائم ارتكبت ضدها سواء في الماضي أو في الحاضر، ومع ذلك فإن كل جماعة تسعى إلى تبرئة ساحتها وتعظيم تاريخها، وكثيراً ما تصور منافسيها كأعداء لهم. فالماضي وما يتركه من نداعيات والرجوع إليه بين فترة وأخرى يشكل عقبة أمام التعايش السلمي، فكافة الجماعات المشاركة بالعمليات العدائية لها آلامها الناتجة عن ضراوة تلك العمليات، وبالتالي تشكل تراثاً يزرع في عقول الأجيال القادمة عبر ذكرها مراراً وتكراراً^(٣).

(١) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

(٢) منى حمدي حكمت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٥.

(٣) فهيل جبار جليبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.



لقد شهد العراق أحداث عنف شديدة على مدار عقود طويلة منذ تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١ مروراً بأحتلال العراق عام ٢٠٠٣ ووصولاً إلى إحتلال داعش لمدينة الموصل واجزاء أخرى من البلاد عام ٢٠١٤، مما فرض حالة من التنافر بين تلك الجماعات، من خلال دفع تلك الجماعات لعدم تقبل الرأي الآخر على أساس المواطنة والتعايش السلمي وقبول الآخر، وحل الخلافات بالعنف وليس بالحوار والتفاهم بغية زعزعة السلم الأهلي وتمزيق النسيج الإجتماعي العراقي، وإشاعة بيئة من العنف والصراع والإحتراب بين أبناء البلد الواحد مما هدد التعايش والسلم الأهليين، فكان نتيجة ذلك أن دفع العراقيون خلال تلك الأحداث ثمناً باهظاً مادياً ومعنوياً، وبالتالي أصبح النظر إلى الماضي الأليم جزءاً لا يتجزأ من الحاضر والمستقبل، وأصبح سلوك الجماعات وفقاً لهوى هذا الماضي الأليم^(١).

٥- العوامل الخارجية:

إن من أهم النتائج الرئيسة للاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، كما سجلها المراقبون، هو انهيار النظام السياسي العراقي، إذ لم تكن على الساحة السياسية العراقية أية قوة أو كيان سياسي مهياً لتولي زمام السلطة في العراق، ولو بصورة جزئية بديلاً عن النظام السابق. وبسبب الاحتلال والتخبط بالمواقف وعشوائية التحركات الناتجة عنه أصبحت هنالك حالة من الفراغ السياسي، لذلك جرت محاولات لملئ ذلك الفراغ، وتسارعت وتيرة التنافس بين القوى والأحزاب السياسية التي أدعت تمثيلها للطوائف والقوميات العراقية حول صياغة النظام السياسي الجديد، الأمر الذي أوجد مجموعة من المآزق والإشكاليات الصعبة لمختلف القوى والفاعلين داخل العراق^(٢).

ولم تقف الإدارة الأمريكية عند حد اسقاط النظام السياسي العراقي، بل عمدت إلى اتخاذ قرارات كانت نتائجها كارثية على العراق والعراقيين، منها: حل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية والإعلامية، فشهد البلد إثر ذلك جيوشاً من العاطلين عن

(١) منى حمدي حكمت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٥.

(٢) احمد شكر حمود الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١.

العمل، وبيات ساحة مفتوحة أمام قوى الإرهاب العالمي، وأجهزة الاستخبارات الإقليمية والعالمية. والأُنكى من ذلك - وفيما يشهد العراق هكذا حالة من الفوضى والانهيار - أخذت أمريكا تطلق تهديداتها لبعض دول الجوار العراقي، وتمنّي بشرق أوسط جديد تسوده الحرية وتحكمه الديمقراطية، مما يوحي بشكل أو بآخر بتهديد مبطن للانظمة الإقليمية المستبدة، وإلى جانب ذلك كانت القوى السياسية العراقية الحاملة بالسيطرة على الحكم تتذّر خصومها بالتهديد والوعيد، فكان من الطبيعي أن تتحرك هذه القوى الداخلية والخارجية لمواجهة هذه التهديدات، خصوصاً وأن هنالك واقعاً مغرباً يدعوهم لاستثماره أوجدته لهم الإدارة الأمريكية وقواتها المحتلة في العراق. لذلك فقد أسفر التغيير الذي قادته أمريكا وحلفاءها في العراق إلى تفكيك الأغلبية العربية في المجتمع العراقي إلى نظام طائفي مسيس، ومما زاد من تعميق هذه الأزمة الطائفية هو الأجنات الإقليمية والدولية التي باتت تتعامل مع العراقيين ومع المجتمع العراقي كطوائف مرتبطة بأجنات متنوعة. لذلك فقد كانت النتائج التي تمخضت عن احتلال الولايات المتحدة للعراق تدفع نحو تفتيت طائفي خذته الأجنات الإقليمية والدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

٦- العنف والإرهاب:

إن مشكلة الغياب الكامل لروح المجتمع الوطني تهدد بقاء المواطنة بذاتها فقد أفرز تخلي السلطات الحاكمة عن مهامها الرئيسية إلى قيام تنظيمات إرهابية جديدة تحت مسميات عدة كان من أبرزها (تنظيم داعش الإرهابي)، وفي ظل الإخفاق الكبير للحكومات فرض الإرهاب سلطته وقيد الحكومات القائمة، وسمح لنفسه بالانتشار ليؤكد وجوده بقوة ولا يجعل من الحكومات مجرد سلطة مقيدة بمخاطر الإرهاب، فالإرهاب أصبح وليد الممارسات الخاطئة للحكومة ونتيجة سيادة نظرية (ضمان إسترداد الحقوق)،

(1) المصدر السابق، ص ١٨١.



وهي نظرية ترى أن أفضل طريقة لحماية الحقوق هي بالسيطرة على السلطة وتولي إدارة شؤون الأفراد بدل الدولة، وهو نهج يتبناه الإرهابيين لحماية الحقوق الفردية^(١).

لقد تعرض الأمن الوطني في العراق إلى هجمة شرسة بعد إحتلاله أختتمت بسقوط مدينة الموصل دراما تيكية في ١٠ حزيران ٢٠١٤ نتيجة توجه الحركات الإسلامية المتطرفة في سورية إلى العراق بعد الصراع المير في سورية، وأدى سقوط الموصل إلى إنهيار سريع في القوات الأمنية، حيث أدى إلى حدوث فجوة كبيرة في الإدارة الأمنية المعدة لإدارة الأمن الوطني العراقي في قيادة الموصل، والتي إنعكست بشكل مباشر على نظام القيادة والسيطرة على المحافظات الأخرى كصلاح الدين والأنبار وديالى وكركوك، وبالتالي نجد أن التحديات الكبيرة التي واجهها العراق كانت وما زالت لها أثر كبير لحد وقتنا الحالي على التعايش السلمي^(٢).

٧- غياب المؤسسات السياسية والقانونية الموجهة لعملية التعايش السلمي:

يمثل غياب التوجيه السياسي الواضح من قبل المؤسسات السياسية من أبرز المشاكل التي تعيق عملية التعايش السلمي داخل البلاد، وتعد المعضلة الأكثر جدية في هذا المضمار، وهي مشكلة لا تستطيع التغيرات البنوية والجزرية أو المؤسسية أن تعالجها ما تتوافر النية السليمة الواضحة من قبل تلك المؤسسات، إن عملية تفويض جهة أو مؤسسة سياسية للقيام بمهمة إشاعة ثقافة التعايش السلمي لا يشكل شرطاً أساسياً لوضع سياسة تعايش يمكن تطبيقها على أرض الواقع، وتحقيق المصالحة الوطنية في العراق ما لم يتوافر التوجيه الدقيق والنية الحقيقية والجهود الكبيرة التي تبذل كخطوة أولية، والتي يجب أن تتبّعها جهود مستديمة من قبل كافة الأطراف والمكونات ذات الصلة من أجل تقديم التوجيه والإرشاد والدعم المادي والمعنوي في هذا الإطار، وطالما بقيت مسألة الفصل النهائي بين الأطراف المتحاربة هدفاً واقعياً للأطراف المشاركة في عملية بناء جسور التعايش فسيظل من الصعب جداً عليهم أن يعززوا

(١) المصدر السابق، ص ١٧٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

التعايش دون وجود التوجيه السياسي المستمر والواضح والخطط المدروسة والخبرات الإنسانية المدربة التي لا بد من توافرها بدعم من قبل المؤسسات السياسية في مجال بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع^(١).

وفي ظل غياب الجهة السياسية التي تسعى إلى تشجيع عملية التعايش السلمي بين المكونات العراقية، وخاصة الجهة التنفيذية المتمثلة بمجلس الرئاسة ومجلس الوزراء والجهة التشريعية المتمثلة بالبرلمان، الذي يمثل أساساً لكافة أبناء الشعب العراقي، أصبح من الصعب الحديث أصلاً عن الخطوات الأولية في مجال التعايش، حيث نرى أن عدم الوضوح وغياب التوجيه والتماسك والتوافق داخل تلك المؤسسات هو من أبرز المعوقات التي تقف وراء بناء سياسة تعايش ملائمة تتناسب والوضع العراقي المزري في كثير من الأحيان، وكل ما هنالك هو الوقوف على القضايا الكيدية والتسويات السياسية غير السليمة التي تؤثر على حياة الوحدة العراقية، وعليه لا بد من جهة سياسية تسعى إلى توجيه عملية التعايش السلمي داخل المجتمع العراقي، وينبغي أن تكون تلك الجهة هي البرلمان بالتعاون مع مجلسي الرئاسة والوزراء من أجل وضع خطط ملائمة والاتصال بذوي الخبرة في مجال السلام، وفتح دورات تدريبية لتأهيل الكوادر المطلوبة، والسعي بعد ذلك إلى خلق واقع مفعم بالاتصالات مع كافة مكونات الشعب العراقي بالشكل الذي يضمن عدم خروج سياسة العمل هذه عن الخط المرسوم لها باتجاه تجذير التعايش السلمي الحقيقي في العراق^(٢).

٨- سلوك النخبة السياسية:

ان أداء النخبة السياسية- هذه النخبة التي كان يعول عليها أن تلعب دوراً فاعلاً ومهماً في استقرار البلد وتشكل عنصراً مؤثراً في تحديد المسارات الصحيحة لحركة المجتمع- أضحت جزءاً من المشكلة، بل يصنع المشكلة، فبدلاً من أن تترفع عن القضايا الجزئية وتتجاوز الخلافات القديمة والطارئة التي أفرزتها سياسات النظام

(١) فهيل جبار جليبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

(٢) منى حمدي حكمت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٦.



السابق والأحداث التي أعقبت سقوطه، وتتحرى مواطن الالتقاء والمصالح المشتركة، وتقرأ الأحداث بموضوعية ومسؤولية عالية، وتسعى إلى توحيد المجتمع وتحقيق التعايش السلمي وبلورة الموقف الصحيح إزاء التحديات الجسيمة التي تواجهها، بدل كل ذلك، أخذت تمعن في اعتماد سياسة التخندق الطائفي والخطاب الفئوي وإثارة عوامل التفرقة وتبادل الاتهامات، فضلاً عن تغليب المصالح الشخصية والحزبية على المصالح الوطنية. كل ذلك أدى إلى تآزيم الواقع المجتمعي وانعكس سلباً بالتالي على واقع سياسات التعايش السلمي في العراق عامة والموصل خاصة، وأسدى في نهاية الأمر خدمة مجانية لأعداء المجتمع العراقي والموصلي للعبث بمقدراته وموارده المادية والبشرية^(١).

٩- عدم وجود بيئة سياسية ملائمة للتعايش السلمي:

لقد بات من المتعارف عليه بأن اغلب المجتمعات التي مزقتها النزاعات الداخلية، وتحاول ترسيخ الديمقراطية واحترام التعددية، تسعى إلى إيجاد بيئة سياسية ملائمة تعمل على إحتضان كافة الأفكار البناءة والمشاريع الممهدة لبناء الوطن وفق أسلوب ناجح لمنع تكرار النزاع مجدداً، وبخصوص الشأن العراقي، فالبيئة السياسية تعتمد على التجاذبات والأصرار على الحصول على أكبر قدر من المزايا السياسية داخل الدولة على حساب الأطراف الأخرى المشاركة في العملية السياسية متناسين لماذا هم موجودين أصلاً على الساحة السياسية العراقية؟ ولماذا تم انتخابهم؟ وماذا عليهم ان يفعلوا بعد إنتخابهم؟، مما اثار إشكالية التوازنات بين الكتل والأطراف في العملية السياسية وأدت إلى انعدام التوافق والتعاون السياسي من أجل الخروج بمشروع وطني يكون الركيزة الأساسية لبناء المجتمع العراقي، مما ولد صراعات واختلافات غير مبررة عرضت الإستقرار السياسي والمجتمعي العراقي لمخاطر كبيرة، فكلما تأخرت

(١) احمد شكر حمود الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.

الأطراف السياسية في توحيد صفوفها كلما أثرت سلباً على التعايش السلمي في الموصل بشكل خاص والعراق بشكل عام^(١).

المبحث الثالث

التعايش السلمي في الموصل (متطلبات وحلول)

يتكون المجتمع الموصلي من بيوت وعوائل متعارفة فيما بينها، تتحدر من أصول عريقة وقوميات مختلفة، من عرب وكورد وتركمان وغير ذلك، وهذه البيوتات الموصلية العريقة مازالت تجتهد في الحفاظ على هويتها الموصلية التي نشأت عليها وورثتها عن آبائها وأجدادها، تلك الهوية التي تمثلت بحبهم للسلام والوئام، وبُعدهم عن الاختلاف والشجار وإثارة المشكلات والعوائق^(٢).

وتعد مدينة الموصل من المدن المهمة في العراق تبعاً لعوامل عدة لعل أهمها ثروتها الطبيعية وخصوبة أراضيها الزراعية ومورثها التاريخي والحضاري الذي تدل عليه شواهد الآثار وما تناقلته الكتب التاريخية، فضلاً عن موقعها الجغرافي، والاهم من ذلك ما عُرف عن المدينة خلال حقبة تاريخية عدة من ميزات التسامح والتعايش والانسجام بين القوميات والأديان والمذاهب والأقليات المختلفة، لاسيما تعايش المسلمين والمسيحيين والأكراد والعرب والتركمان والشبك والأيزيديين جنباً إلى جنب^(٣).

إن التعايش السلمي واحترام خصوصيات الآخرين القومية أو المذهبية أو الدينية أو العرقية كان من أبرز المظاهر التي تميز بها المجتمع الموصلي منذ القدم، إذ لم يسجل تاريخ القرون الماضية فتنة طائفية أو قومية أو مذهبية أو قومية حدثت في الموصل بسبب تجاوز العرب على غيرهم، أو عدم احترام المسلمين لغير المسلمين، أو غير ذلك، بل كان التعاون أيام المحن والشدائد من أبرز خصائص المجتمع الموصلي

(١) ينظر كلاً من: منى حمدي حكمت، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٥، و: فهيل جبار جليبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

(٢) مركز نون للدراسات، المجتمع الموصلي بعد داعش الأفكار والتوجهات، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): www.nooncenter.org

(٣) حمدان رمضان محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٤.



وميزاته.. ولعلَّ التكاتف والتعاون بين أهل الموصل أيام حصار نادر شاه للموصل خير دليل على ذلك، إذ نفذت المؤن وضافت أحوال الناس كثيرا، وبلغ الضيق والجهد بهم مبلغا عظيما لم يبلغوه من قبل، لكن الأهالي تمكنوا من كسر هذا الحصار بفضل تعاونهم وتناصرهم فيما بينهم^(١).

كما عُرف أيضاً عن المجتمع الموصل -على سبيل المثال- العلاقات الودية بين المسلمين والمسيحيين، سواء على مستوى علماء الموصل ورجال الكنائس أو على المستوى الفردي ومستوى العائلات والأسر، فكانت مساعدات الفقراء والمساكين والمحتاجين من أبناء المدينة تجمع من الميسورين في الكنائس والأديرة كما تجمع في المساجد والجوامع، ومثلها حملات التبرع بالدم لضحايا التفجيرات الإرهابية التي كانت تضرب المدينة بين الحين والآخر بسبب انفلات الوضع الأمني بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣^(٢).

إن الواقع الفسيفسائي للمجتمع العراقي بشكل عام، وللمجتمع الموصل بشكل خاص، لا يكاد يشذ عن القاعدة الديمغرافية السائدة في معظم مجتمعات دول العالم، ومنها مجتمعات الدول المجاورة للعراق، فهي جميعاً مكونة من خليط من شعوب وجماعات ذات منظومات قيم وثقافات، وأحياناً أصول قومية ومذاهب دينية متباينة جدا، إلا أنها لا تعاني كما بات يعاني المجتمع العراقي والموصل من استقطابات قومية ومذهبية حادة، ومن احترايات طائفية متفاقمة، ومن تآكل في هويته الوطنية الجامعة بسبب تعرضه للاحتلال الأمريكي^(٣)، وما خلفه من آثار سلبية كان من أبرزها تنظيم داعش الإرهابي.

فبعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي لمدينة الموصل عمل ذلك التنظيم جاهداً على تفكيك الروابط الاجتماعية بين مكونات المجتمع الموصل، فاستهدف المسيحيين وصادر أموالهم وممتلكاتهم، وخيرهم بين الإسلام - كما يزعمون - وبين الجزية أو القتل،

(١) المصدر نفسه.

(٢) مركز نون للدراسات، مصدر سبق ذكره.

(٣) حمدان رمضان محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٤-٥.

متناسياً بذلك تعاليم الإسلام وأحكام الفقهاء في هذه المسائل الشرعية، فهجر المسيحيون الموصل، وقتل الأيزيديين، ونهب أموالهم وسبى نساءهم، والمسلمون لم ينجوا أيضاً من هذه الفتنة، إذ بادر التنظيم الإرهابي إلى إعدام الكفاءات العلمية والثقافية والاجتماعية، فقتل المئات منهم، وشرد الآلاف، وحبس آخرين في ظلمات سجونهم، حتى لا يرفعوا رؤوسهم بقول كلمة الحق، أو يقودوا ثورة ضد التنظيم وسياسته التعسفية الظالمة^(١).

وبين ليلة وضحاها تحولت الموصل إلى سجن كبير، أو مدينة جامدة هامة لا حياة فيها، فضاعت تلك القيم التي عاش عليها المواطن الموصل من المحبة والتسامح والمودة والتعاون والتعايش السلمي، وحلت محلها أوامر صارمة أصدرها تنظيم داعش تعمل على نشر التعصب والبغضاء والتطرف والتقاطع والتدابير بين فئات المجتمع، فالكل مشكوك في أمره، والجميع موضع ريبة واتهام من التنظيم وعناصره، وجواسيس داعش منتشرون في مساجد وأسواق وشوارع وأزقة مدينة الموصل، يتسمعون لكلامهم ويراقبون حركاتهم وسكناتهم، الأمر الذي أدى إلى ضياع العقل الجمعي في التفكير عند المواطن الموصل، واللجوء إلى التفكير الفردي أملاً بالنجاة والخلص من بطش وإرهاب ذلك التنظيم^(٢).

لقد عانت العديد من دول العالم خلال القرن الماضي والقرن الحالي من ويلات الحروب، وما خلفته من ضحايا ودمار وفوضى لمجتمعاتها ونهب لثرواتها ومواردها الطبيعية وتبديدها، حتى جاء الحل في معظم تلك الدول، عدا المتخلفة منها، بتطبيق مبادئ التعايش السلمي وجعلها الركيزة الأساسية التي تنطلق منها مبادئ اللائحة الدولية بكل تفاصيلها وأركانها، حيث كان استخدام هذا المصطلح وتطبيقه على أرض الواقع ضرورة لا مفر منها لاستتباب الأمن والسلام في جميع دول العالم المتحضر وعده منطلق لانشغال الشعوب والطاقات بالتطور والرقي والازدهار ونبذ وتجنب المشاكل والحروب والصراعات والمضي قدماً نحو البناء والإعمار وبالخصوص بناء

(١) مركز نون للدراسات، مصدر سبق ذكره.

(٢) المصدر نفسه.



الذات الإنسانية وإبعادها من كل الملوثات الفكرية والعقدية التي تجعل من المجتمع الانساني مجتمعاً تملؤه الصراعات والنزاعات^(١).

لذا، يجب علينا أن نحذو حذوا تلك الدول ونعمل على بناء وتحقيق التعايش السلمي، ونعتمده كأسلوباً أساسياً في حياتنا المجتمعية، لنسعى بعد ذلك إلى مواكبة تلك الدول في مسيرتها النهضوية-التمموية للمجتمع، ومحاولة اللحاق بها في مجالات البناء والتطور والإعمار، لنتمكن بالتالي من العيش برخاء واستقرار وسلام.

وفي الحقيقة، فهناك عدد من المتطلبات والحلول والوسائل المهمة التي إذا ما طبقت بالشكل الصحيح، فإنها سوف تقودنا إلى بناء وتحقيق التعايش السلمي في مدينة الموصل، (والعراق بشكل عام)، من أهمها:

- وجود الإرادة الحقيقية الصادقة لدى سياسيي وأحزاب مدينة الموصل بشكل خاص، والعراق بشكل عام، لتحقيق التعايش السلمي، فتوافر هذه الإرادة يعد ضرورة لا غنى عنها من أجل الشروع في تحقيق وترسيخ قيم ذلك التعايش، فبدون وجود التعايش السياسي سيكون الأمل في وجود التعايش المجتمعي ضئيلاً.

- تشكيل خلايا أزمة تربوية واجتماعية وثقافية وسياسية وأمنية من أبناء محافظة نينوى تعمل على وضع خطط علمية لمجابهة وتصحيح ما خلفه تنظيم داعش الإرهابي من دمار نفسي وفكري لشخصية الطفل، والمراهق، والبالغ، وكيفية تأهيل هذه الشرائح لإعادة دمجهم في المجتمع^(٢).

- ضرورة إعادة بناء وإعمار مدينة الموصل التي تعرضت لدمار كبير جراء احتلال تنظيم داعش الإرهابي لها، ويجب أن يكون ذلك تحت إشراف لجنة

(١) فاضل عباس المحمداوي، دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (٣١-٣٢)، ٢٠١٦، ص ٨٣.

(٢) جاسم يونس الحريري، سبل بناء المؤسسات والإنسان بعد الإنتهاء من داعش، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): www.mcsr.net.

- دولية محايدة تشكل من قبل الأمم المتحدة.. وهنا يجب من الأفضل أن يتم (توظيف شركات البناء العراقية ذات السمعة الجيدة، والمشهودة بالكفاءة في عمليات البناء وإعمار الموصل، للاستفادة من الخبرة العراقية في البناء، ولتشغيل أكبر قدر ممكن من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل، سواء مهندسين أو عمال كنوع من مقاومة عملية استغلالهم لصالح الأجنادات الإقليمية والدولية، وتجنيدهم لصالح المنظمات الإرهابية مستقبلاً)^(١).
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، المحلية والإقليمية والدولية، للعمل في الموصل، وإقامة الدورات التأهيلية للشباب، والأطفال، والنساء، لزرع الأمل، والثقة بالمستقبل^(٢).
- ضرورة الخلاص من الشخصيات السياسية الفاسدة التي لم تحسن إدارة الموصل، وأهملت حقوق أبناءها، وعدم السماح لهم باستلام مقدرات الأمور في المحافظة^(٣).. سواء أكانوا من مجلس المحافظة أم من نوابها الذين يمثلونها في البرلمان، ويكون ذلك عن طريق عدم تأييدهم وانتخابهم مرة ثانية.
- يجب على الحكومة تجفيف منابع الإرهاب والتعامل الجاد في طريق المساواة والعدالة وإشاعة ثقافة التعايش السلمي وقبول الآخر واحترام آراء الطوائف والمذاهب وشعائرهم الدينية والاجتماعية والمحافظة على مقدساتهم الدينية والعقائدية، واحترام توجهاتهم السياسية والحزبية^(٤).
- التركيز على منع ومحاسبة الجهات الإعلامية المغرضة التي تدعي محاربتها لظواهر مرضية اجتماعية مثل الإرهاب والفساد المالي والإداري، في حين أنها تركز على نقاط الخلاف وتحاول زرع الفتنة والفرقة الطائفية والعرقية بين أبناء البلد بحجة الخوف على مصالح بعض الفئات والمكونات، ناهيك عن

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مركز نون للدراسات، مصدر سبق ذكره.

(٤) فاضل عباس المحمداوي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.



تحريضها على انتهاج سلوكيات بعيدة كل البعد عن مبدأ التعايش السلمي والحفاظ على الأمن الوطني^(١).

- أن يكون لكل طرف من الأطراف المجتمعية الرغبة الصادقة والقناعة الكاملة على التسامح مع الآخرين لاسيما في الأخطاء السالفة والابتعاد عن لغة الثأر وتصفية الحسابات^(٢).. فلا بد من العمل على إعادة ترتيب أولوياتنا، والبحث عن صيغ تستوعب التناقضات الدينية والقومية، وتستجيب لطموحات الجميع بشكل متساوي، ولعل الصيغة الفضلى هنا هي المجتمع المدني الذي يتصف بقدرته الاستيعابية واستجابته للضرورات الاجتماعية والسياسية والدينية، وحفاظاً على خصوصيات جميع الفئات العراقية بشكل عام، والموصلية بشكل خاص، والتسامح هو أحد القيم التي يعتمدها المجتمع المدني للخروج من أي أزمة في كل حالات الصراع الديني أو القومي على أساس التكافؤ في الحقوق السياسية والعقيدية بعيداً عن سياسات الإقصاء والتهميش^(٣).

- أن يكون هناك اتصال وحوار مستمر بين الأطراف والمكونات الأساسية لمدينة الموصل، على أن يكون حواراً سلمياً يبتعد كل البعد عن استخدام الوسائل العنيفة، بغية الوصول إلى نتائج مقبولة لكل الأطراف تقوم على الرضا والقبول والقناعة المتبادلة.. فالحوار يعد أساس التعايش السلمي وركيزته الأساسية^(٤).

- يجب قبول جميع الأطراف بالحلول الوسط التوافقية على الحد الأدنى من المطالب بما يحقق المصلحة العامة والنظر إلى مصالح وطموحات الآخرين بالمقدار الذي ينظر فيه إلى مصالحه وطموحاته الخاصة^(٥).

(١) المصدر السابق، ص ٩٧.

(٢) حمدان رمضان محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

(٣) شمخي جبر، دور منظمات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): www.ahewar.org

(٤) حمدان رمضان محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٥.

- تفعيل دور رجال الدين لترسيخ القيم الثابتة للدين الإسلامي الحنيف في السلام والأمن والأمان، واقتلاع القيم العدوانية والإرهابية والتكفيرية التي أراد زرعها تنظيم داعش الإرهابي^(١).
- تفعيل دور العشائر في عملية بناء الإنسان، من خلال التأكيد على دورها في ترسيخ وتفعيل قيم الشهامة، والتكافل الاجتماعي، والنخوة الأصيلة في مساعدة الفقراء والمعدمين، والأرامل واليتامى^(٢).
- الاهتمام بعوائل الشهداء والجرحى والمعوقين والأيتام وضحايا الإرهاب، وإشراك مؤسسات الدولة، كالرعاية الاجتماعية والعمل والشؤون الاجتماعية، في تخصيص رواتب للمعدمين والذين يعيشون تحت خط الفقر، وتفعيل دور مؤسسة الشهداء الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني التي تهتم بهذه الشرائح، لمتابعة عوائل الشهداء وتلبية وحل مشاكلهم^(٣).
- حصر السلاح بيد الدولة وأجهزتها الأمنية الوطنية فقط، وتجريم كل من يحمل السلاح خارج نطاق تلك الأجهزة، وبدون إذن أو تصريح قانوني، بعقوبات قاسية، وذلك لما يسببه انتشار السلاح خارج نطاق الدولة من خطر كبير على التعايش والأمن المجتمعي.
- إيجاد سبل ووسائل للضغط على الحكومة المركزية من أجل التعامل مع محافظة نينوى تعاملاً عملياً واقعياً عادلاً يتناسب مع مكانة المحافظة وخصوصياتها الاجتماعية والدينية والاقتصادية، وعدم تهميشها أو إقصائها، والاستفادة من أخطاء الحكومات السابقة التي جاءت بعد عام ٢٠٠٣^(٤).

(١) جاسم يونس الحريري، مصر سابق.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) مركز نون للدراسات، مصدر سبق ذكره.



- بشكل عام، يمكن القول إن عملية نشر وتحقيق ثقافة التعايش السلمي بين أبناء مدينة الموصل لا تحتاج فقط إلى خطابات وشعارات تدعو للتعايش والتسامح مع الآخر المختلف، وتندد بثقافة التمييز والكراهية وعدم التسامح ونبذ الآخر، بل تحتاج أيضاً إلى تحويل تلك الخطابات والشعارات إلى واقع ملموس، ومحاولة تقديم خدماتها لجميع مكونات المجتمع بلا استثناء.

وبشكل عام، يمكن القول بأن بناء وتحقيق التعايش السلمي في الموصل يتوقف على جملة من العوامل والمتطلبات.. فبناء التعايش السلمي يفترض المشاركة والتعاون بين المكونات الاجتماعية للمجتمع، ووجوب وقوف تلك المكونات بجانب القرارات التي تأتي كثمرة ونتاج لذلك التعاون. إذن لابد من التعاون والشراكة من أجل الحفاظ على مقومات التوازن الاجتماعي والتوافق الأساسي بين هذه المكونات المجتمعية، وهو الذي يقود بدوره إلى إقامة السلم الأهلي والاستقرار في المجتمعات ذات الخصوصية التعددية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن تعزيز لغة الحوار التي تعد من المدخلات الحقيقية لتشكيل أسس التفاهم والتعايش السلمي بين أبناء المجتمع، واحترام التنوع الحضاري والثقافي، وإشاعة ثقافة التسامح، وتعزيز الهوية الوطنية العراقية، ورفض المعادلة التي مفادها إقصاء الطرف الآخر وتهميشه، كل هذه المفردات تسهم في تكريس إستراتيجية بناء وتحقيق التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي بشكل عام، والمجتمع الموصل بشكل خاص، بكل طوائفه وقومياته من أجل بناء مجتمع حر موحد يسوده الأمن والأمان والتعايش السلمي الحقيقي البناء^(١).

(١) حمدان رمضان محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧-٢٨.

الخاتمة

تم التوصل من خلال ما تقدم ذكره في البحث إلى عدد من الاستنتاجات والتوصيات المهمة، من أبرزها:

- إن التعايش السلمي واحترام الآخرين كان يعد من أبرز المظاهر التي تميز بها المجتمع الموصل، إذ لم يسجل التاريخ فتنة طائفية أو قومية أو مذهبية أو قومية حدثت في الموصل بسبب تجاوز العرب على غيرهم، أو عدم احترام المسلمين لغير المسلمين، أو غير ذلك، بل كان التعاون أيام المحن والشدائد من أبرز خصائص المجتمع الموصل وميزاته.
- على الرغم من مرور وقت طويل نسبياً على سقوط النظام السابق واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، لا يزال مفهوم التعايش السلمي بين مكوناته ضعيفاً، فلا زالت تركة الماضي تلقي بظلالها على حياة الشعب العراقي، ولم يجد هذا الشعب من يقوم بتشجيع التعايش السلمي وإعادة بناء المجتمع العراقي المدمر نفسياً ومادياً جراء النزاعات العنيفة.
- بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي لمدينة الموصل عمل ذلك التنظيم جاهداً على تفكيك الروابط الاجتماعية بين مكونات المجتمع الموصل، فاستهدفت المسيحيين وصادر أموالهم وممتلكاتهم، كما قتل ذلك التنظيم الوحشي الأيزيديين، ونهب أموالهم وسبى نساءهم، والمسلمون لم ينجوا أيضاً من هذه الفتنة، فقتل المئات منهم، وشرد الآلاف، وحبس آخرين في ظلمات سجونه، حتى لا يرفعوا رؤوسهم بقول كلمة الحق، أو يقودوا ثورة ضد التنظيم وسياسته التعسفية الظالمة.
- يجب علينا أن نحذو حذو الدول التي على الرغم من كونها خاضت العديد من الحروب وعمّت الفوضى في مجتمعاتها، إلا أنها جعلت من تطبيق التعايش السلمي في مجتمعاتها الركيزة الأساسية التي انطلقت منها من أجل التخلص



من ويلات تلك الحروب التي خاضتها وأرهقت مكوناتها المجتمعية.. لنسعى بعد ذلك إلى محاولة مواكبة تلك الدول في مسيرتها التنموية للمجتمع، من أجل التمتع بالتالي بحياة كريمة ملؤها الرخاء والاستقرار والسلام.

- ينبغي أن تسود قيم المجتمع المدني داخل المجتمع الموصل، وهي قيم: الاحترام والتسامح والتعايش والتعاون والتكافل والتنافس الشريف السلمي.

- إن بناء التعايش السلمي في مدينة الموصل يفترض المشاركة والتعاون بين مكوناتها الاجتماعية، ووجوب وقوف تلك المكونات بجانب القرارات التي تأتي كثمرة ونتاج لذلك التعاون. إذ لا بد من التعاون والشراكة من أجل الحفاظ على مقومات التوازن الاجتماعي والتوافق الأساسي بين هذه المكونات المجتمعية، وهو الذي يقود بدوره إلى إقامة السلم الأهلي والاستقرار فيها.

وبشكل عام، يمكن القول بأن عملية نشر وتحقيق ثقافة التعايش السلمي بين أبناء ومكونات مدينة الموصل لا تحتاج فقط إلى خطابات وشعارات تدعو للتعايش والتسامح مع الآخر المختلف، وتندد بثقافة التمييز والكراهية وعدم التسامح ونبذ الآخر، بل تحتاج أيضاً إلى تحويل تلك الخطابات والشعارات إلى واقع ملموس، لنتمكن بالتالي من الوصول إلى التعايش السلمي الحقيقي.

المصادر

المعاجم:

- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الفكر للطباعة، القاهرة، ج ٢، بلا سنة.

الكتب:

- فهيل جبار جليبي، المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد ٢٠٠٣،
خاني، دهورك، ٢٠١٤.

- الخيارات الأمريكية المقبلة في العراق، إعداد وتحرير: حسن عبد اللطيف البزاز، دار المأمون
للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

الدوريات:

- احمد شكر حمود الصبيحي، السياسات العامة للتعايش السلمي في العراق في العقد الأول بعد عام
2003، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد(٤٧)، ٢٠١٧.

- حمدان رمضان محمد، التعايش السلمي في العراق بين الواقع والطموح دراسة اجتماعية ميدانية في
مدينة الموصل، دراسات موصلية، جامعة الموصل، الموصل، العدد(٣٦)، نيسان ٢٠١٢.

- خالد عبد الاله عبد الستار، الاسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات، مجلة التراث
العلمي العربي، جامعة بغداد، العدد(٢-٣)، ٢٠١٦.

- عبير سهام، مفهوم التعايش السلمي ودوره في تحقيق الوحدة الوطنية، حولية المنتدى، المنتدى
الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، العدد(٧)، ٢٠١١.

- فاضل عباس المحمداوي، دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية، المجلة السياسية
والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد(٣١-٣٢)، ٢٠١٦.

- منى حكمت، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم
السياسية، جامعة بغداد، العدد(٥٢)، ٢٠١٦.

- مهدي جابر مهدي، اشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة المستقبل العربي، مركز
دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٠٥، السنة ٣٥، ٢٠١٢.

الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت):

- جاسم يونس الحريري، سبل بناء المؤسسات والإنسان بعد الانتهاء من داعش، شبكة المعلومات
الدولية (الانترنت): www.mcsr.net



- شمخي جبر، دور منظمات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): www.ahewar.org
- مركز نون للدراسات، المجتمع الموصل بعد داعش... الأفكار والتوجهات، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): www.nooncenter.org



المخلص:

إن الاختلاف هو شأن طبيعي وموجود في المجتمع الانساني، وهو موجود منذ أول البشرية ولا سبيل لإلغائه، وهو مصدر للثراء وسبب للرقى الإنساني إذا ما تم إرساء مبدأ التعايش في المجتمع. فالوجود الانساني غير جدير بتسمية "التعايش" إن لم يكن وجوده من أجل الآخر ومع الآخر.

وعلى الرغم من مرور وقت طويل نسبياً على سقوط النظام السياسي العراقي السابق واحتلال العراق عام ٢٠٠٣، لا يزال مفهوم التعايش السلمي بين مكوناته ضعيفاً، فلا زالت تركة الماضي تلقي بظلالها على حياة الشعب العراقي، ولم يجد هذا الشعب من يقوم بتشجيع التعايش السلمي وإعادة بناء المجتمع العراقي المدمر نفسياً ومادياً جراء النزاعات العنيفة، بل على النقيض تم التوقع خلف حجج واهية وإلقاء اللوم على الأطراف الأخرى سواء كانت مشاركة أم غير مشاركة في العملية السياسية، والسعي نحو تحقيق المصالح السياسية الضيقة على حساب دماء العراقيين.

لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى عدد من التوصيات والأمور المهمة، من أبرزها:

- العمل على تنقية البيئة الاجتماعية لمدينة الموصل من أمراض القטיعة والفئوية الضيقة وحالات الانغلاق والانكفاء والانطواء.
- يجب إصلاح السياسات التعليمية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ينبغي أن تسهم في تعزيز خيار التعايش السلمي.
- أن يكون هناك اتصال وحوار مستمر بين الأطراف والمكونات الأساسية لمدينة الموصل، على أن يكون حواراً سلمياً يبتعد كل البعد عن استخدام الوسائل العنيفة.
- يجب قبول جميع الأطراف بالحلول الوسط التوافقية على الحد الأدنى من المطالب بما يحقق المصلحة العامة.



- على الحكومة العراقية واجب تخفيف منابع الإرهاب والتعامل الجاد في طريق المساواة والعدالة وإشاعة ثقافة التعايش السلمي وقبول الآخر .

بشكل عام، يمكن القول إن عملية نشر وتحقيق ثقافة التعايش السلمي بين أبناء مدينة الموصل لا تحتاج فقط إلى خطابات وشعارات تدعو للتعايش والتسامح مع الآخر المختلف، وتندد بثقافة التمييز والكراهية وعدم التسامح ونبذ الآخر، بل تحتاج أيضاً إلى تحويل تلك الخطابات والشعارات إلى واقع ملموس، ومحاولة تقديم خدماتها لجميع مكونات المجتمع بلا استثناء.



ABSTRACT :

Differentiation is a natural matter that exists in human society since the very beginning of mankind and there is no way to ignore it. It is a source of wealth and a reason for human betterment if the principle of coexistence in society is established. Human existence is unworthy of the name "coexistence" if its existence is not for, and with the other.

Nevertheless, long time has elapsed since the fall of the former Iraqi political regime and the occupation of Iraq in 2003, the concept of peaceful coexistence among its constituents remains weak, and the legacy of the past continues to cast a shadow over the lives of the Iraqi people, and this people has not been able to find who promote peaceful coexistence and reconstruction of Iraqi society, which is psychologically and materially devastated due to violent conflicts, on the contrary, it has been confined behind flimsy pretexts and blaming the other parties, whether or not they were participating in the political process, and the pursuit of narrow political interests at the expense of the blood of Iraqis.

As a result, we have concluded a number of important recommendations and things, as follows:



-Working to purify the social environment of the city of Mosul from the diseases of the rupture and narrow factionalism and cases of closure, retreat and autism.

-Educational, social, economic and cultural policies must be reformed, which should contribute to the promotion of the option of peaceful coexistence.

-There should be constant communication and dialogue among the parties and the basic components of the city of Mosul, with a peaceful dialogue, far away from the use of violent means.

- Compromises must be accepted by all parties on minimum demands for the sake of public interest.

- The Iraqi government has a duty to dry up the sources of terrorism and to deal seriously with the path of equality and justice and to promote a culture of peaceful coexistence and acceptance of the other.

- In general, it can be said that the process of spreading and achieving a culture of peaceful coexistence among the people of Mosul does not only need letters and slogans calling for coexistence and tolerance of the other, condemning the culture of discrimination, hatred, intolerance and rejection of the other, but it also needs to turn those letters and slogans into concrete reality, trying to offer its services to all components of the society without exception.